

مصرف ليبيا المركزي

ص.ب 1103 العنوان البرقي : مصرف ليبيا - طرابلس - ليبيا

الإشاري : ارم ن / 804

رسالة دورية رقم ارم ن (13 / 2015)

التاريخ: 30 ربيع الاول 1436 هـ

الموافق: 21 يناير 2015 م

**السادة / المدراء العامين للمصارف التجارية
السادة / رؤساء اللجان الإدارية المؤقتة للمصارف التجارية
السيد / المدير العام - المصرف الليبي الخارجي
بعد التحية ،،**

تلقى مصرف ليبيا المركزي رسالة السيد/ رئيس ديوان المحاسبة الليبي، ذات الرقم الاشاري رقم (453-19-2015)، المؤرخة في 20/01/2015م، الموجهة للسيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي والمدراء العامون للمصارف التجارية، المرفقة بالقرار رقم (23) لسنة 2015م، بشأن إيقاف العمل ببرنامج الرقابة المالية المصاحبة وتطبيق إجراءات رقابية على حسابات الدولة.

وإذ نحييل إليكم طيه الرسالة والقرار المرفق بها والمشار إليهما أعلاه، فإنه يطلب إليكم اتخاذ الإجراءات اللازمة بالخصوص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

" عبد الحفيظ مسعود تريبل "

مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد/ المكلف

صورة إلى//

للسيد / المحافظ

للسيد / نائب المحافظ

للسيد / وكيل ديوان المحاسبة

لقسم المتابعة المصرفية ومراقبة الامتثال

م.م.الفيثوري * / رسائل دورية 25



التاريخ 25/1/2015م
الاشاري 3/4/19/2015

تعميم
هام وعاجل

السيد المحترم/ محافظ مصرف ليبيا المركزي.
السادة المحترمون/ المدراء العامون للمصارف:
(الجمهورية - الوحدة - الصحاري - التجاري الوطني - شمال أفريقيا - السرايا
الليبي الخارجي - المتحد - الامان - المتوسط - التجاري العربي - التجارة والتنمية
الخليج الاول - الساحل والصحراء - الوفاء - الواحة).

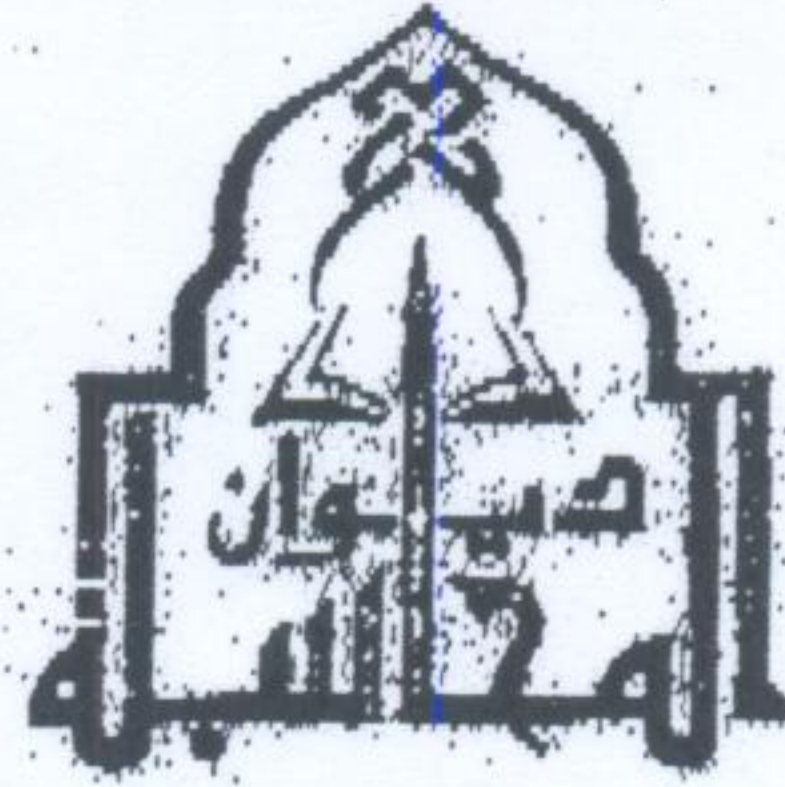
بعد السلام عليكم ..

في إطار تنفيذ ديوان المحاسبة للاختصاصات و المهام المسندة له بموجب القانون
رقم (19) لسنة 2013 م، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته.

ونظراً لما تمر به البلاد في هذه المرحلة الحرجة من تداعيات، ولما لاحظته الديوان
من عدم تجاوب أو التزام العديد من الجهات والمؤسسات الحكومية (الممولة من الخزنة
العامة) بالمخالفة للمادة (8) من القانون رقم (13) لسنة 2014م - بشأن اعتماد الميزانية
العامة للدولة - للقيام بتحويل ارصدة حساباتها المصرفية (الدفترية) إلى حساب وزارة
المالية (حساب الايراد العام طرف مصرف ليبيا المركزي)، فضلاً عن قيام تلك الجهات
والمؤسسات بالاتجاه الى فتح العديد من الحسابات المصرفية طرفكم دون علم أو موافقة
جهات الاختصاص الاصيل بذلك، بالمخالفة للمادة (14) فقرة (2) من قانون النظام المالي
للدولة وتعديلاته؛ الامر الذي يعد من الظواهر السلبية التي تؤدي إلى إهدار المال العام،
فضلاً عما قد تسببه من فقدان للسيطرة على ارصدة السيولة بتلك الحسابات.

عليه .. وحرصاً من الديوان على حفظ وصيانة المال العام بالتعاون مع الجهات
المعنية والمختصة (وزارة المالية - مصرف ليبيا المركزي - المصارف المختلفة) على إعادة
تنظيم وضبط تلك الحسابات وضمان انسياب الاموال اليها في الاطار الشرعي والقانوني
وفي اسرع الآجال، وبما يضمن خدمة البلاد في هذه المرحلة.

واستناداً الى قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (23) لسنة 2015م، بشأن إيقاف
العمل لبرنامج الرقابة المالية المصاحبة وتطبيق إجراءات رقابية على حسابات الدولة
(المرفق طيه).



يطلب اليكم (كلاً فيما يخصه) واعتباراً من تاريخ هذا الكتاب اتخاذ
الاجراءات التالية:

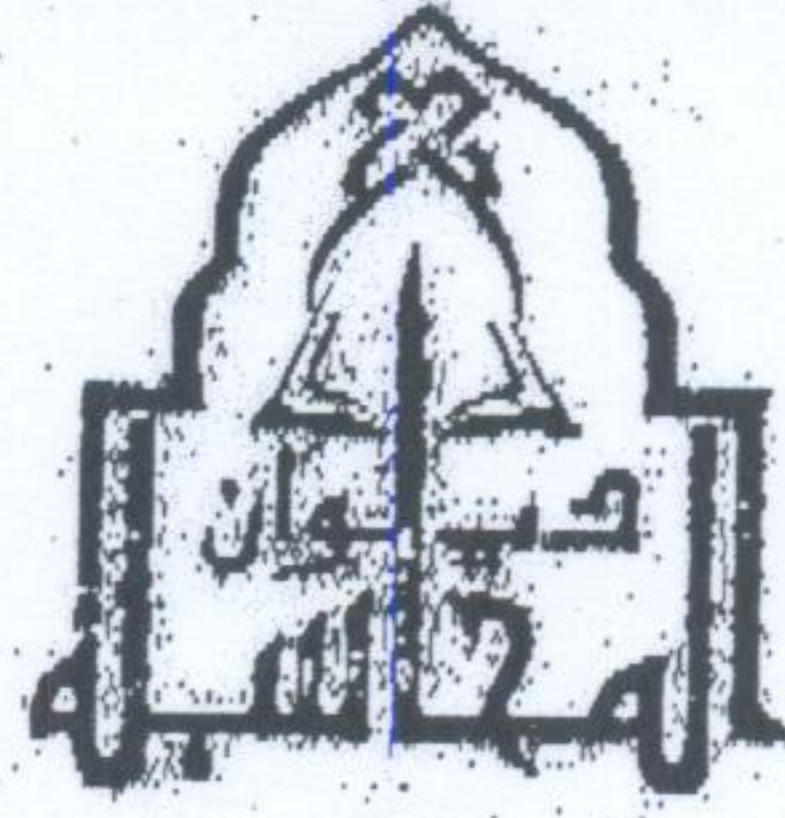
- اولاً:** وقف العمل باجراءات الرقابة المالية المصاحبة المعمول بها بموجب كتابنا
رقم (2014-19-3321) المؤرخ في 2014.09.14م، وقرارنا رقم (361) لسنة 2014م
وتعديلاته.
- ثانياً:** تجميد وايقاف الصرف لكافة الحسابات المصرفية المفتوحة طرفكم والخاصة
بالجهات والمؤسسات والمصالح الحكومية (الممولة من الخزنة العامة) بما يشمل الاتي:-
1. الحسابات المصرفية (الجارية والودائع) لمجلس الوزراء والوزارات والمراقبات
والهيئات والاجهزة والمؤسسات والمصالح العامة الاخرى والجهات التابعة لها بكافة
فروعها ومكاتبها ووحداتها واقسامها.
 2. الحسابات المصرفية الخاصة بالمراكز والوحدات والاركان والكتائب والالوية
الامنية والعسكرية.
 3. الحسابات المصرفية التابعة للجهات الحكومية السابقة تحت اي مسمى كان
(امانة - شعبية - لجنة شعبية - قيادة اجتماعية - مديرية أمن..... الخ)
وتستثنى من عملية التجميد وايقاف الصرف من تلك الحسابات ما يلي:-
 1. عملية الابداع بأي من تلك الحسابات.
 2. عملية التحويل او الصرف الى الحساب الخاص بوزارة المالية (حساب الايرادات
العامة رقم (190030) بمصرف ليبيا المركزي).
 3. الحسابات المصرفية التي تحمل موافقة خطية برفع التجميد والصرف من قبل
المخولين بوزارة المالية أو ديوان المحاسبة.
 4. الحسابات المشمولة بقانون الحراسة العامة.

للأهمية يطلب التعاون بالتقيد والتنفيذ
وتقبلوا فائق التقدير والاحترام
والله الموفق والمستعان .. والسلام عليكم

ا. خالد أحمد شكشك
رئيس ديوان المحاسبة



السيد/ رئيس المؤتمر الوطني العام
السيد/ رئيس مجلس الوزراء
السادة وزراء الوزارات
السيد/ وكيل الديوان
السيد/ الإدارات العامة بالديوان
السيد/ مدير مكتب المتابعة
السيد/ مدير مكتب الإعلام
السيد/ مدير مكتب العلاقات
السيد/ مدير مكتب الشؤون القانونية



قرار

السيد / رئيس ديوان المحاسبة

رقم (23) لسنة 2015 ميلادية

بشأن إيقاف العمل ببرنامج الرقابة المالية المصاحبة وتطبيق اجراءات رقابية على حسابات الدولة

رئيس ديوان المحاسبة :-

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 اغسطس لسنة 2011 ميلادية وتعديلاته.
- وعلى القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهم.
- وعلى قانون علاقات العمل الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2013 ميلادية في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديله.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2000 ميلادية في شأن التخطيط ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2014 ميلادية في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2005 ميلادية في شأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 ميلادية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (67) لسنة 2013 م بتسمية رئيس ديوان المحاسبة.
- وعلى قرار رئيس الديوان رقم (361) لسنة 2014 م بشأن لجنة تطبيق اجراءات الرقابة المالية المصاحبة على حسابات الدولة وتعديلاته.
- وعلى كتاب السيدان / وزير المالية ووزير التخطيط رقم (م.ن.343) المؤرخ في 2015/1/7 م بشأن اتخاذ بعض الاجراءات المالية.
- وعلى ما تقرر من خلال الاجتماع الاستثنائي للإدارات العامة بديوان المحاسبة ولجنة تنفيذ برنامج الرقابة المالية المصاحبة المنعقد بتاريخ 2015/1/15 م.
- وعلى ما انتهى اليه الاجتماع التقابلي لديوان المحاسبة مع كلاً من مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية بتاريخ 2015/1/19 م.
- وعلى ما اقتضته المصاحبة العامة.

قرار

مادة (1) مادة

يقف العمل ببرنامج الرقابة المالية المصاحبة المعمول به بموجب قرارنا رقم (361) لسنة 2015 ميلادية وتعديلاته.

مادة (2) مادة

تجهد كافة الحسابات المصرفية التابعة للجهات العامة الممولة من الخزائن العامة وعلى الأخص مجلس الوزراء والوزارات والمراقبات والهيئات والأجهزة والمؤسسات والمصالح العامة الأخرى والجهات التابعة لها، وبمنع التصرف في هذه الحسابات إلا في اطار ترحيل ارصدها المتبقية الى حساب الايراد العام وتعليق قيم الصكوك المعلقة الى حساب الامانات والودائع وقبول الايرادات.





مادة (3)

يفوض وزير المالية او من يخوله بإصدار رسائل الافراج عن الحسابات المصرفية المجمدة بموجب هذا القرار والخاصة بأبواب الميزانية وذلك للحسابات التي يتم ترحيل جميع بواقي ارصدها الى حساب الايراد العام، ويكون رصيدها صفر فيما عدا حسابات الامانات والودائع فيستمر تجميدها ولا يتم الصرف منها الا بعد الحصول على موافقة ديوان المحاسبة.

مادة (4)

لا يجوز لوزارة المالية تحويل قيمة الاعتمادات على اساس 12/1 من ميزانية 2014م او اصدار تفويضات على ميزانية 2015م لأي جهة الا بعد تنفيذ احكام هذا القرار.

مادة (5)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره.

أ. خالد أحمد شكشك
رئيس ديوان المحاسبة



صدر في
الواقي، 19 / 1 / 2015 ميلادية
م